من سمات منهج الإمام النووي في تعقب الأحكام على الأحاديث

مستل من رسالة ماجستير بعنوان :

تعقبات الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) على الإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ) في "المستدرك على الصحيحين» تخريجا ودراسة حديثية

إعداد الدارس

محمد السيد محمود خليل أبو شادي

طالب ماجستير بقسم الشريعة الإسلامية

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور	الدكتور
علي محمد عفيفي	يوسف عبد الرحمن الفرت
أستاذ الشريعة الإسلامية المتفرغ	أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد المتفرغ
كلية دار العلوم - جامعة الفيوم	كلية دار العلوم - جامعة الفيوم
" مشرفًا رئيسًا"	" مشرفًا مشاركًا "

١٤٤٦هـ /٢٠٢٥م

الملخص:

يتناول البحث منهج الإمام النووي (رحمه الله) في تعقب الأحكام على الأحاديث، حيث يبرز بدقة منهجه النقدي في التعامل مع تصحيحات الحاكم النيسابوري في كتاب "المستدرك". فيعمد النووي إلى بيان علل الأحاديث، وتحقيق الأسانيد، والاعتماد على أقوال الأئمة النقاد لتفنيد أو تأكيد حكم الحاكم. يظهر البحث مكانة النووي كناقد حديثي متمكن، يجمع بين الفقه والحديث، ويزن الأحاديث بميزان الدقة العلمية.

الكلمات المفتاحية: الإمام النووي، المستدرك، تصحيح الحديث، علل الأحاديث.

Abstract:

This research discusses Imam al-Nawawi's methodology in scrutinizing rulings on Hadiths, highlighting his critical approach in dealing with the corrections of al-Hakim al-Naysaburi in his book "Al-Mustadrak". Al-Nawawi aims to clarify the defects of the Hadiths, verify the chains of narration, and rely on the statements of the scholarly critics to either refute or confirm al-Hakim's judgments. The research showcases al-Nawawi's position as a proficient Hadith critic, combining jurisprudence and Hadith sciences, weighing the Hadiths with a scientific precision.

Keywords:

al-Nawawi, Al-Mustadrak, Hadith authentication, Hadith defects.

المقدمة:

يُعد الإمام النووي (رحمه الله) من أبرز علماء الإسلام الذين جمعوا بين علوم الشريعة، وخاصة الحديث والفقه. وقد تميز بمنهج علمي دقيق في نقد الأحاديث، خاصة عند تعقيبه على ما صححه الإمام الحاكم في كتاب "المستدرك على الصحيحين". وتكمن أهمية هذا البحث في الكشف عن المنهج التحليلي للإمام النووي (رحمه الله)، ومدى دقته في نقد الأسانيد والحكم على الأحاديث، بما يسهم في فهم منهج النقد الحديثي عند أئمة هذا الفن، ويعزز من قيمة التحقيق العلمي في خدمة السنة النبوية.

من سمات منهجه في تعقب الأحكام على الأحاديث

➢ أن يذكر النووي (رحمه الله) الحديث من المستدرك ثم يذكر حكم الحاكم عليه ثم يبين أن من العلماء من أنكر على الحاكم وضعف الحديث، ثم يذكر سبب الضعف. ومثال ذلك.

قال أبو زكريا النووي(رحمه الله): وأما حديث عائشة (رضي الله عنها): «صلاة بسواك خير من سبعين بغير سواك» فضعيف. رواه البيهقي من طرق وضعفها كلها، وكذا ضعفه غيره، وذكره الحاكم في المستدرك، وقال: «هو صحيح على شرط مسلم» وأنكروا ذلك على الحاكم، وهو معروف عندهم بالتساهل في التصحيح، وسبب ضعفه؛ أن مداره على محمد ابن إسحاق: وهو مدلس و لم يذكر سماعه. والمدلس إذا لم يذكر سماعه لا يحتج به بلا خلاف كما هو مقرر لأهل هذا الفن، وقوله: أنه على شرط مسلم ليس كذلك فإن محمد ابن إسحاق لم يرو له مسلم شيئا محتجا به، وإنما روى له متابعة، وقد علم من عادة مسلم وغيره من أهل الحديث أنهم يذكرون في المتابعات من لا يحتج به؛ للتقوية لا للاحتجاج، ويكون اعتمادهم على الإسناد الأول وذلك مشهور عندهم والبيهقي أتقن في هذا الفن من شيخه الحاكم وقد ضعفه والله أعلم[1].

ذكر علة الحديث التي ينبني عليها ضعفة دون تفصيل ومثال ذلك:

قال أبو زكريا النووي (**رحمه الله**): "أصح ما في التسمية حديث أنس (رضي الله عنه)أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده في الإناء الذى فيه الماء ثم قال «توضؤا باسم الله» قال فرأيت الماء ينبع من بين أصابعه، والقوم يتوضؤن حتي توضؤا من عند آخرهم وكانوا نحو سبعين رجلا. وإسناده جيد واحتج به البيهقي في كتابه معرفة السنن الآثار، وضعف الأحاديث الباقية وأما قول الحاكم أبي عبد الله في المستدرك على الصحيحين في حديث أبي هريرة أنه حديث صحيح الإسناد فليس بصحيح، لأنه انقلب عليه إسناده واشتبه كذا قاله الحفاظ ويمكن أن يحتج في المسألة بحديث «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أو بذكر الله» وقد سبق إيضاحه وبيان طرقه في أول الكتاب والله أعلم"[٢].

➢ **يذكر الحديث ويذكر حكمه عند الحاكم ثم يحكم عليه هو بحكم مخالف أو أقل درجة ثم يستشهد بعلماء سابقين للحاكم وأعلى دراية منه بالصنعة ومثال ذلك:**

قال أبو زكريا النووي: هذا الحديث حسن رواه أحمد وأبو داود وغيرهما بإسناد حسن ورواه الحاكم في المستدرك، وقال هو حديث صحيح[٣].

قال أبو زكريا النووي: حديث حسن، رواه أبو داود، وابن ماجة، والحاكم. وقال: هو صحيح[٤].

➢ **يحكم الحديث ويذكر حكمه عند من وافقه من المتقدمين عنه وعن الحاكم، ثم يذكر حكم الحاكم ليظهر قوة تعقبه عليه ومثال ذلك:**

قال أبو زكريا النووي (**رحمه الله**): "أما حديث علي رضي الله عنه فحديث حسن رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم أبو عبد الله في المستدرك قال الترمذي حديث حسن ذكره في كتاب الصلاة وقال الحاكم حديث صحيح قال وله

شاهدان صحيحان فرواه بلفظه أو بمعناه من رواية لبابة بنت الحارث زوجة العباس ومن رواية أبي السمح مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواهما أيضا أبو داود وغيره قال البخاري حديث أبي السمح هذا حديث حسن"(٥).

➢ **يذكر الحديث ويحكم على إسناده بالحسن عند بعض المتقدمين ثم يذكر الحكم عند الحاكم الذي نص على الصحة، ومثال ذلك:**

قال أبو زكريا النووي (رحمه الله) في المجموع: "حديث أم سلمة حديث حسن رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بإسناد حسن ورواه الحاكم في المستدرك وقال حديث صحيح"(٦).

قال أبو زكريا النووي (رحمه الله)في الخلاصة: وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، قلت: يا رسول الله، إني أصيد، أفأصلي في الثوب الواحد؟ قال: " نعم، وازرره ولو بشوكة " رواه أبو داود، والنسائي بإسناد حسن، والحاكم، وقال: صحيح(٧).

➢ **يذكر الحديث ويجود إسناده عند بعض المتقدمين ثم يذكر الحكم عند الحاكم الذي نص على أنه على شرط الصحيحين وهو ليس كذلك، ومثال ذلك:**

قال أبو زكريا النووي (رحمه الله)في المجموع: عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم " أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليه إزار قال إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها " رواه أبو داود بإسناد جيد لكن قال رواه أكثر الرواة عن أم سلمة موقوفا عليها من قولها وقال الحاكم هو حديث صحيح على شرط البخاري(٨).

قال أبو زكريا النووي (رحمه الله)في الخلاصة: عن أم سلمة رضي الله عنها، أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار؟ قال: " إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها " رواه أبو داود بإسناد جيد. لكن قال: " وقفه أكثر الرواة على أم سلمة ". وقال الحاكم: " صحيح على شرط البخاري " والرفع مقدم على الوقف على الصحيح. وعن أم سلمة رضي الله عنها، " لم يكن ثوب أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من القميص " رواه الثلاثة. قال الترمذي: حسن(٩).

➢ **يذكر من نص من المتقدمين على اضطراب الحديث، ثم يذكر الحكم عند الحاكم الذي نص على الصحة، ومثال ذلك:**

قال النووي في المجموع: حديث أبي سعيد رواه أبو داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي وغيره هو حديث مضطرب، وقال الحاكم في المستدرك أسانيده صحيحة(١٠).

قال النووي الخلاصة: حديث أبي سعيد رفعه: " الأرض كلها مسجد إلا المقبرة، والحمام ". ضعفه الترمذي وغيره قال: " هو مضطرب." ولا يعارض هذا بقول الحاكم: " أسانيده صحيحة " فإنهم أتقن في هذا منه، ولأنه قد تصح أسانيده وهو ضعيف لاضطرابه(١١).

➢ **يذكر الحديث ويجود إسناده أو يحسنه عند بعض المتقدمين ثم يذكر الحكم عند الحاكم الذي نص على الصحة، ومثال ذلك:**

قال أبو زكريا النووي (رحمه الله)في المجموع: أما حديث ابن عباس فرواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد جيد ورواه الحاكم في المستدرك وقال صحيح الإسناد(١٢).

قال أبو زكريا النووي (رحمه الله)في الخلاصة: وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدتين: " اللهم اغفر لي، وارحمني، وعافني، واهدني، وارزقني " رواه أبو داود، والترمذي، وآخرون بإسناد حسن. قال الحاكم: هو صحيح الإسناد(١٣).

➢ **يذكر الحديث ويحكم على إسناده بالضعف عند بعض المتقدمين، وبعض المتأخرين عن الحاكم، ثم يذكر الحكم عند الحاكم الذي نص على الصحة، ومثال ذلك:**

قال أبو زكريا النووي: حديث أنس (رضي الله عنه)رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف ورواه الحاكم من طرق بألفاظ وقال هو حديث صحيح بشواهد(١٤).

➢ **يذكر الاتفاق على ضعف الحديث، ثم يذكر الحكم عند الحاكم الذي نص على الصحة، ثم يصرح برد حكمه والنص على أنه متساهل، ومثاله:**

قال أبو زكريا النووي (رحمه الله)في المجموع: قال صاحب الحاوي يستحب لمن ترك الجمعة بلا عذر أن يتصدق بدينار أو نصف دينار لحديث سمرة إن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من ترك الجمعة فليتصدق بدينار أو نصف دينار" قال ولا يلزمه ذلك لأن الحديث ضعيف وهذا الحديث رواه أحمد في مسنده وأبو داود والنسائي وابن ماجه ولفظه " من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدينار فإن لم يجد فنصف دينار" وهو حديث ضعيف الإسناد مضطرب منقطع وروي" فليتصدق بدرهم أو نصف درهم أو صاع حنطة أو نصف صاع " وفي رواية " مد أو نصف مد " واتفقوا على ضعفه وأما قول الحاكم إنه حديث صحيح فمردود فإنه متساهل(١٥).

قال أبو زكريا النووي (رحمه الله)في الخلاصة: عن قدامة بن وبرة، عن سمرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدينار، فإن لم يجد فنصف دينار ". وفي رواية، عن قدامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلا: " من فاتته الجمعة من غير عذر فليتصدق بدرهم، أو نصف درهم، أو صاع حنطة، أو نصف صاع ". وفي رواية: " مد، أو نصف مد " رواه أبو داود، والبيهقي، وهو ضعيف بالاتفاق. قال البخاري: " لا يصح سماع قدامة من سمرة " وضعفه هو، وأحمد بن حنبل، وهو أيضا مضطرب. وأما قول الحاكم: " إنه صحيح الإسناد "، فمردود(١٦).

➢ **يذكر الحديث ويحكم على إسناده بالحسن عند بعض المتقدمين، وبعض المتأخرين عن الحاكم، ثم يذكر الحكم عند الحاكم الذي نص على أنه صحيح على شرط مسلم، ثم يصرح برد حكمه ويبين الصواب، ومثال ذلك:**

قال أبو زكريا النووي: عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك: أن أباه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة، قال: فقلت له، قال: لأنه أول من جمع بنا في نقيع، يقال له: نقيع الخضمات. قلت: كم كنتم يومئذ؟ قال: أربعون " رواه أبو داود، والدارقطني، والبيهقي وآخرون، بأسانيد حسنة، وتصير باجتماعها صحيحة. وهو من رواية محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد قال في رواية أبي داود: عن. لكن في أكثر روايات البيهقي قال: " حدثني ". قال البيهقي: " ومحمد بن إسحاق إذا ذكر سماعه، وكان الراوي عنه ثقة استقام الإسناد، قال: وهذا حديث حسن الإسناد صحيح ". وأما قول الحاكم إنه " صحيح على شرط مسلم " فمردود، لأن مداره على محمد بن إسحاق، و لم يحتج به مسلم، وإنما روى له متابعة. النقيع هنا بالنون، ضبطه الخطابي، والحازمي، وآخرون. والخضمات، بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين، وهو قرية بقرب المدينة(١٧).

➢ **يذكر الحديث ويحكم على إسناده بالحسن عند بعض المتقدمين، ويأتي بحكم بعضهم بالحسن، ثم يذكر الحكم عند الحاكم الذي نص على أنه صحيح، ومثال ذلك:**

قال أبو زكريا النووي: رواه الثلاثة بأسانيد حسنة، قال الترمذي: حسن. وقال الحاكم: صحيح(١٨).

➢ **يذكر الحديث ويحكم على إسناده بالحسن عند بعض المتقدمين، ويأتي بتفصيل في بعض الرواة ثم يحكم عليه بالحسن، ثم يذكر الحكم عند الحاكم الذي نص على أنه صحيح، ومثال ذلك:**

قال أبو زكريا النووي (رحمه الله)في المجموع: حديث أبي سعيد وأبي هريرة رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو داود في سننه وغيرهما بأسانيد حسنة وهو من رواية محمد بن اسحق صاحب المغازي عن محمد بن إبراهيم التيمي ومحمد بن اسحق يحتج به عند الجمهور إذا قال أخبرني أو حدثني أو سمعت ولا يحتج به إذا قال عن لأنه منسوب إلى تدليس وقد قال في رواية أبي داود عن محمد بن إبراهيم وفي رواية أحمد والبيهقي حدثني محمد بن إبراهيم فثبت بذلك سماعه وصار الحديث حسنا وفي صحيح البخاري ومسلم أحاديث بمعنى(١٩).

قال أبو زكريا النووي (رحمه الله)في الخلاصة: وعن أبي هريرة، وأبي سعيد، قالا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " من اغتسل يوم الجمعة، واستن ومس من طيب إن كان عنده، ولبس أحسن ثيابه، ثم جاء إلى المسجد و لم يتخط رقاب الناس، ثم ركع ما شاء الله أن يركع، ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يصلي كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة التي كانت قبلها " يقول أبو هريرة: وثلاثة أيام زيادة، إن الله قد جعل الحسنة بعشر أمثالها. رواه أبو داود في آخر كتاب " الطهارة "

والبيهقي بإسناد حسن، فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس، لكنه قد قال في رواية البيهقي: " حدثني "، فصار حسنا. وقال الحاكم: " هو صحيح "[٢٠].

➢ **يذكر الحديث ويرد على ما ورد في بعض الرواة من الخطأ ويرد الشارد لأصله، ومثال ذلك:**

قال أبو زكريا النووي: قوله سعيد عن خبيب هو بضم الخاء المعجمة وهو خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب يساف الأنصاري سبق بيانه مرات قولها وكان تنورنا وتنور رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا إشارة إلى حفظها ومعرفتها بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وقربها من منزله قوله عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة هكذا هو في جميع النسخ سعد بن زرارة وهو الصواب وكذا نقله القاضي عن جميع النسخ وروايات جميع شيوخهم قال وهو الصواب قال وزعم بعضهم أن صوابه أسعد وغلط في زعمه وإنما أوقعه في الغلط اغتراره بما في كتاب الحاكم أبي عبد الله بن البيع فإنه قال صوابه أسعد ومنهم من قال سعد وحكى ما ذكره عن البخاري والذي في تاريخ البخاري ضد ما قال فإنه قال في تاريخه سعد وقيل أسعد وهو وهم فانقلب الكلام على الحكم وأسعد بن زرارة سيد الخزرج وأخوه هذا سعد بن زرارة جد يحيى وعمرة أدرك الإسلام و لم يذكره كثيرون في الصحابة لأنه ذكر في المنافقين[٢١].

➢ **يذكر الحديث ثم يسوق أقوال بعض أهل العلم المتقنين، ثم يذكر قول الحاكم ثم يفصل بالقول بالضعف، ثم يسوق رواية أخرى يستدل بها. ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: حديث أبي هريرة هذا رواه الحاكم في المستدرك من ثلاث طرق وقال أسانيدها صحيحة ورواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي وفي إسناده ضعف ويغني عنه حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من أدرك

ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " رواه البخاري ومسلم وبهذا الحديث احتج مالك في الموطأ والشافعي في الأم وغيرهما قال الشافعي معناه لم تفته تلك الصلاة ومن لم تفته الجمعة صلاها ركعتين(٢٢).

➢ **يذكر الحديث ثم يسوق أقوال بعض أهل العلم بتحسينه ليبن أنه دون الصحة كما زعم الحاكم، ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي (رحمه الله)في المجموع: حديث أنس (رضي الله عنه)صحيح رواه البخاري وحديث بريدة رواه أحمد في مسنده والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم وأسانيدهم حسنة فهو حديث حسن وقال الحاكم هو حديث صحيح(٢٣).

قال أبو زكريا النووي: في خلاصة الأحكام: عن بريدة رضي الله عنه: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي. حديث حسن رواه الترمذي، وابن ماجه، والدارقطني، والحاكم بأسانيد صحيحة. قال الحاكم: حديث صحيح. وفي رواية الدارقطني: لا يأكل يوم النحر حتى يرجع فيأكل من أضحيته(٢٤).

* **قال أبو زكريا النووي:** عن أبي هريرة رضي الله عنه: " أنهم أصابهم مطر في يوم عيد، فصلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد في المسجد " رواه أبو داود بإسناد حسن. قال الحاكم: " هو صحيح "(٢٥).

➢ **يذكر الحديث يسوق قول الحاكم مثل: «صحيح على شرط البخاري ومسلم» ثم يبين أن الحديث أصلا في البخاري. ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: رواه الحاكم من راوية أبي هريرة مرفوعا قال: وهو صحيح على شرط البخاري ومسلم وذكره البخاري في صحيحه تعليقا قال البخاري حديث جابر أصح(٢٦).

قال البخاري: حدثنا محمد قال أخبرنا أبو تميلة يحيى بن واضح عن فليح بن سلمان عن سعيد بن الحارث عن جابر قال: كان النبي صلى الله عليه و سلم إذا كان يوم عيد خالف الطريق. تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة وحديث جابر أصح[٢٧].

➢ **يذكر الحديث ثم يسرد أقوال العلماء في تضعيف راو من رواته، ثم يغمز الحاكم بقوله «ادعى الحاكم أنه حديث صحيح». ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: حديث بريدة في روايته عبيد الله بن عبد الله العتكي أبو المنيب والظاهر أنه منفرد به وقد ضعفه البخاري وغيره ووثقه ابن معين وغيره وادعى الحاكم أنه حديث صحيح والله أعلم[٢٨].

➢ **يذكر الحديث ثم يغمز الحاكم بقوله «ادعى الحاكم أنه صحيح» ثم يرد عليه ويحكم بالتضعيف. ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: في المجموع: قد يحتج لما صححه المصنف والجمهور بحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا سهو في وثبة الصلاة إلا في قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام " رواه الحاكم وادعى أن إسناده صحيح وليس كما ادعى بل هو ضعيف تفرد به أبو بكر العنسي بالنون وهو مجهول كذا قاله البيهقي والمحققون والله أعلم[٢٩].

وفي الخلاصة: عن ابن عمر مرفوع: لا سهو في وثبة الصلاة، إلا قيام عن جلوس، أو جلوس عن قيام. قال البيهقي وغيره: تفرد به أبو بكر العنسي، بالنون، وهو مجهول. وغلطوا الحاكم في دعواه أنه صحيح الإسناد[٣٠].

➢ **يذكر الحديث ثم يذكر إمام من الأئمة ذكره ثم يحسن النووي إسناد هذا الإمام ثم يسوق قول الحاكم بالصحة. ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: عن النضر القيسي قال: " كانت ظلمة على عهد أنس بن مالك (رضي الله عنهما)، فأتيته فقلت: يا أبا حمزة، هل كان يصيبكم مثل هذا

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: معاذ الله، إن كانت الريح لتشتد فنبادر المسجد مخافة القيامة " رواه أبو داود بإسناد حسن. وقال الحاكم: " هو صحيح "[٣١].

* **قال أبو زكريا النووي (رحمه الله) في المجموع:** وأما حديث معاذ فرواه أبو داود بإسناد حسن والحاكم في المستدرك وقال هو صحيح الإسناد[٣٢].

قال أبو زكريا النووي: في خلاصة الأحكام: رواه أبو داود، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. **وقال في رياض الصالحين** ت الفحل: رواه أبو داود والحاكم، وقال: «صحيح الإسناد»[٣٣].

➢ **يذكر الحديث ثم يذكر قول الحاكم** «صحيح على شرط مسلم» **ثم يحكم على الحديث بأنه حسن بشواهده. ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: وروينا في السنن الكبير للبيهقي، عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من غسل ميتا فكتم عليه غفر الله له أربعين مرة. ورواه الحاكم أبو عبد الله في المستدرك على الصحيحين، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، ثم إن جماهير أصحابنا أطلقوا المسألة كما ذكرته. وقال أبو الخير اليمني صاحب " البيان " منهم: لو كان الميت مبتدعا مظهرا للبدعة، ورأى الغاسل منه ما يكره، فالذي يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس ليكون ذلك زجرا للناس عن البدعة. وهو حديث حسن بشواهده[٣٤].

قال أبو زكريا النووي: ذكر الحاكم أبو عبد الله في المستدرك حديثي أبي هريرة وأبي الدرداء وثوبان وقال هما صحيحان. فالحاصل أن حديث أبي هريرة بمجموع طرقه وشواهده المذكورة حديث حسن وكذا نص على حسنه غير واحد من

الحفاظ وكونه تفرد به هشام بن حسان لا يضر لأنه ثقة وزيادة الثقة مقبولة عند الجمهور من أهل الحديث والفقه والاصول[٣٥].

➢ **يذكر الحديث ثم يسرد الكلام على أحد رواته وأنه مجمع على تضعيفه عند أهل العلم ولا يحتج به. ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: أما حديث جابر فرواه هكذا الشافعي في الأم ومختصر المزني عن إبراهيم بن محمد شيخ الشافعي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر ورواه الحاكم والبيهقي عن الشافعي بهذا الإسناد وإبراهيم هذا ضعيف عند أهل الحديث لا يصح الاحتجاج بحديثه لكن قدر الحاجة منه في هذه المسألة صحيح ففي صحيحي البخاري ومسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم " صلى على النجاشي وكبر عليه أربعا " وفي الصحيحين أيضا عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم " صلى على النجاشي فكبر عليه اربعا " وروى الكبير أربعا عن ابن عباس وغيره في الصحيح[٣٦].

➢ **يذكر الحديث ثم يحسنه ثم يسوق أقوال أهل العلم في تحسينه، ثم يسوق قول الحاكم «صحيح على شرط مسلم». ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: في المجموع: أما حديث مالك بن هبيرة فحديث حسن رواه أبو داود والترمذي قال الترمذي حديث حسن وقال الحاكم هو صحيح على شرط مسلم[٣٧].

قال أبو زكريا النووي: في خلاصة الأحكام: عن مرثد بن عبد الله قال: كان مالك بن هبيرة رضي الله عنه، إذا صلى على جنازة، فتقال الناس عليها جزأهم ثلاثة أجزاء، ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب " رواه أبو داود والترمذي. وقال: حديث حسن، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم[٣٨].

قال أبو زكريا النووي: رواه أبو داود بإسناد حسن ورواه الحاكم وقال هو صحيح على شرط البخاري ومسلم وقال في رواية " فإن الأرض تطوى بالليل للمسافر "[٣٩].

➢ **يذكر الحديث ثم يحكم على إسناده بالضعف، ويبين أن له وجها مرفوعا ووجها موقوفا ويرجح ويذكر الصواب. ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: حديث ابن عباس من رواية ابن عباس غريب وإنما هو معروف من رواية جابر رواه من رواية جابر الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وإسناده ضعيف وفي بعض رواياته موقوف على جابر قال الترمذي رحمه الله كأن الموقوف أصح وقال النسائي الموقوف أولى بالصواب رواه الترمذي في الجنائز والنسائي في الفرائض وابن ماجه فيهما وفي رواية البيهقي صلي عليه وورث وورث ورواية المهذب ورث – بفتح الواو وكسر الراء[٤٠].

➢ **يذكر الحديث ثم يذكر راو ويسرد خلاف العلماء فيه ثم يسوق قول فقيه محدث مجتهد أوقف على ثبوت الحديث. ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: حديث بهز رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وفي رواية النسائي شطر إبله ورواية أبي داود شطر ماله كما في المهذب وإسناده إلى بهز بن حكيم صحيح على شرط البخاري ومسلم (وأما) بهز فاختلفوا فيه فقال يحيى بن معين ثقة وسئل أيضا عنه عن أبيه عن جده فقال اسناد صحيح إذا كان دونه ثقة وقال على بن المديني ثقة وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال أبو زرعة صالح وقال الحاكم ثقة وروى البيهقي عن الشافعي رحمه الله أنه قال هذا الحديث لا يثبته أهل العلم بالحديث ولو ثبت قلنا به هذا تصريح من الشافعي بأن أهل الحديث ضعفوا هذا الحديث والله أعلم[٤١].

➢ **يذكر قول الحاكم «صحيح على شرط مسلم» ثم يعترض على كلامه ويبن أنه في مسلم. ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: السنة في كيفية نوم المسافر ما رواه أبو قتادة رضي الله عنه قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر فعرس بليل اضطجع على يمينه وإذا عرس قبيل الصبح نصب ذراعه ووضع رأسه على كفه " رواه مسلم وذكره الحاكم في المستدرك وقال هو صحيح على شرط مسلم قال ولم يروه البخاري ولا مسلم وغلط الحاكم في هذا لأن الحديث في مسلم كما ذكرنا(٤٢).

➢ **يذكر الحديث ويحكم على راو بالضعف، وينقل الإجماع تضعيفه. ومثال ذلك.**

قال أبو زكريا النووي: واحتج أصحابنا بالحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (عرفة كلها موقف وارتفعوا عن عرنة) وهو حديث ضعيف رواه ابن ماجه من رواية جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد ضعيف جدا لأن فيه القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وأجمعوا على تضعيف القاسم هذا قال أحمد بن حنبل هو كذاب كان يضع الحديث فترك الناس حديثه، وقال يحيى بن معين هو ضعيف ليس بشيء، وقال أبو حاتم هو متروك وقال أبو زرعة هو ضعيف لا يساوي، شيئا متروك الحديث منكر الحديث، ورواه البيهقي من رواية محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح لكنه مرسل. ورواه بإسناد صحيح موقوفا على ابن عباس وبإسناد ضعيف مرفوعا ورواه الحاكم في المستدرك مرفوعا بالإسناد الذي ذكره البيهقي وقال هو صحيح على شرط مسلم وليس كما قال فليس هو على شرط مسلم ولا إسناده صحيح لأنه من رواية محمد بن كثير ولم يرو له مسلم وقد ضعفه جمهور الائمة والله أعلم(٤٣).

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن الإمام النووي سلك منهجًا نقديًا رصينًا في تعقب أحكام الإمام الحاكم على الأحاديث، مبينًا مكامن الخلل في بعض تصحيحاته. ويُعد هذا المنهج من النماذج المتميزة في التراث الإسلامي في نقد الحديث وتمييز الصحيح من الضعيف.

كما أن تعقيبات النووي تكشف عن تمكنه الحديثي وتبحّره في معرفة الرجال، والعلل، والمرويات، مما يجعله من الأئمة الذين يُعتمد على نقدهم في علم الحديث، ويؤكد أهمية عدم الركون إلى تصحيحات بعض العلماء دون فحص وتمحيص، حتى لو كانت ممن له شأن كالحاكم النيسابوري.

قائمة المصادر والمراجع:

- الأذكار، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط [ت ١٤٢٥ هـ]، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، طبعة جديدة منقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، المؤلف : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى : ٦٧٦هـ)، المحقق : حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، الناشر : مؤسسة الرسالة – لبنان – بيروت، الطبعة : الاولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وآخرون، دار المعرفة، بيروت (١٣٧٩هـ).
- المجموع شرح المهذب للشيرازي: لشرف الدين النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة.

❖ منهاج الطالبين وعمدة المفتين ، أبو زكريا محيي الدين النووي (ت/ ٦٧٦هـ) تحقيق عوض قاسم أحمد عوض ، ط : دار الفكر ٢٠٠٥م.

❖ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية (١٣٩٢هـ).

الهوامش والإحالات:

(١) ينظر: للشيرازي: لشرف الدين النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة (١/ ٢٦٨).

(٢) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (١/ ٢٦٨).

(٣) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٥/ ٨٨).

(٤) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (١/ ١٥٩).

(٥) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٥/ ٢٨٩).

(٦) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٣/ ١٧٤).

(٧) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (١/ ٣٢٧-٣٢٨).

(٨) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٣/ ١٤٢).

(٩) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (١/ ٣٢٨-٣٣٠).

(١٠) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٣/ ١٥٧).

(١١) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (١/ ٣٢١-٣٢٢).

(١٢) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٣/ ٤٣٦- ٤٣٧).

(١٣) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (١/ ٤١٥-٤١٦).

(١٤) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٤/ ٢٣٩).

(١٥) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٤/ ٤٩١- ٥٩٢).

(١٦) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (٢/ ٧٦٦-٧٦٨).

(١٧) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (٢/ ٧٦٨-٧٦٩).

(١٨) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (١/ ٣٥٤).

(١٩) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٤/ ٥٣٧).

(٢٠) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (٢/ ٧٧٩- ٩٨٠).
(٢١) ينظر: « شرح مسلم» للنووي (٦/ ١٦١).
(٢٢) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٤/ ٥٥٥- ٥٥٦).
(٢٣) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٥/ ٦).
(٢٤) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (٢/ ٨٢٦).
(٢٥) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (٢/ ٨٢٥).
(٢٦) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (١/ ٣٤٢).
(٢٧) البخاري (٩٤٣).
(٢٨) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٤/ ٢١).
(٢٩) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٥/ ٣٥).
(٣٠) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (٢/ ٨٤٣- ٨٤٥).
(٣١) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (٢/ ٨٦٥).
(٣٢) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٥/ ١١١).
(٣٣) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (٢/٩٢٤).
(٣٤) ينظر: «الأذكار للنووي ت الأرنؤوط» للنووي (ص: ١٥٥).
(٣٥) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٦/ ٣١٦).
(٣٦) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٥/ ٣٣٢).
(٣٧) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٢/ ٢١٢).
(٣٨) ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي (٢/ ٩٦٢).
(٣٩) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٤/ ٣٩٣).
(٤٠) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٥/ ٢٥٥).
(٤١) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٥/ ٣٣٢).
(٤٢) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٤/ ٣٩٨).
(٤٣) ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٨/ ١٢٠- ١٢٢).